

ملخص

"كان إطلاق النار محدد الهدف ومتعمدا بوضوح؛ وجَّهوا أسلحتهم نحونا... كانوا يصرخون طوال الوقت 'اقتلوهم، اقتلوهم'. رأيت العديد من الجثث المُصابة بالرصاص أثناء هربي".

-- "أمير"، شاهد على التفريق العنيف للمتظاهرين في 3 يونيو/حزيران. الخرطوم، أغسطس/آب 2019.

كانت الساعات الأولى من يوم الإثنين 3 يونيو/حزيران 2019، عشية آخر أيام رمضان، مظلمة وماطرة. المتظاهرون السودانيون - الذين أطاحت مظاهراتهم على مدى أشهر بالرئيس عمر البشير الذي حكم البلاد لمدة 30 عاما في 11 أبريل/نيسان - كانوا لا يزالون معتصمين قرب مقر القيادة العامة للجيش، رغم الشائعات بأن الحكومة كانت على وشك فضّ اعتصامهم. بقي المتظاهرون في الشوارع حتى بعد تنحي البشير، للاحتجاج على حكم "المجلس العسكري الانتقالي" الذي تولى السلطة والدعوة لتسليم الحكم إلى سلطة مدنية.

قبيل الفجر، حاصر منطقة الاعتصام عدد كبير من القوات الحكومية بما في ذلك "قوات الدعم السريع"، القوة شبه العسكرية التي تأسست في 2013 ونفذت حملات تعسفية لمكافحة التمرد في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. عقب محاولة أولى لرجال في زي الشرطة لإزاحة المتاريس، قال شهود إن قوات الدعم السريع أطلقت النار على متظاهرين غُزّل، فقتلت الكثيرين فوراً. حاصر الجنود المعتصمين المحتجين وضربوهم، واعتدوا عليهم وأذلّوهم، وأحرقوا خيمهم، ونهبوا ممتلكاتهم ودمروها. كما اغتصبوا مظاهرات وارتكبوا أعمال عنف جنسي أخرى. بعد ثلاثة أيام، علّق "الاتحاد الأفريقي" عضوية السودان.

في ديسمبر/كانون الأول 2018، وبسبب ارتفاع الأسعار إثر تدابير تقشفية فرضها البشير، اندلعت احتجاجات عمّت البلاد في ديسمبر/كانون الأول 2018 خارج الخرطوم، في مدينة الدمازين الجنوبية في ولاية النيل الأزرق؛ وعطبرة في ولاية نهر النيل الشمالية الشرقية؛ والعبيد في ولاية شمال كردفان المركزية؛ والقضارف في الشرق. انضمت النساء، اللواتي تحدّين سياسات وممارسات السلطة الأبوية لحكومة البشير، إلى الاحتجاجات وشاركن في قيادتها. ينبغي فهم العنف الجنسي الذي تعرّضت بعضهنّ له في ضوء تاريخ استخدام قوات الأمن في السودان للعنف الجنسي لإسكات ناشطات حقوق المرأة.

منذ البداية في ديسمبر/كانون الأول، ردت قوات الأمن الحكومية، وخاصة "جهاز الأمن والمخابرات الوطني"، على المظاهرات بالقوة المفرطة، مستخدمة الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين الغُزّل. احتجزت القوات آلاف المتظاهرين وقادة المعارضة والمنظمين والنشطاء، غالبا بالعنف، واعتقلت المئات لشهور دون تهمة، وضربت الكثيرين واعتدت عليهم. كما فرضت رقابة على وسائل الإعلام عبر مصادرة الصحف، واعتقال الصحفيين، وحجب وسائل التواصل الاجتماعي، وإغلاق أو طرد وسائل الإعلام الأجنبية.

في 11 أبريل/نيسان، بعد حوالي أربعة أشهر من بدء الاحتجاجات، أعلن عوض بن عوف، النائب الأول للرئيس البشير وزير الدفاع، عبر التلفزيون الوطني، أن لجنة أمنية عليا تتألف من قادة الأمن والشرطة والقوات العسكرية، أطاحت بالبشير ونظامه، وأن البشير قد تنحى. جاء هذا الإعلان بعد أيام من اعتصام المتظاهرين حول مقر قيادة الجيش في الخرطوم، مطالبين باستقالة البشير، ومرددين هتافات "تسقط بس".

بعد الإطاحة بالبشير، سيطر "المجلس العسكري الانتقالي" الذي يضم جنرالات من الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان على الحكومة، واختار محمد حمدان دقلو، المعروف بـ "حميدتي"، نائبا له. وجدت "هيومن رايتس ووتش" أن حميدتي، قائد قوات الدعم السريع، متورط في جرائم خطيرة ارتكبتها قواته ضد المدنيين في دارفور ومناطق أخرى - بما في ذلك الاغتصاب الجماعي وحرق القرى. بعد أبريل/نيسان، ازداد تواجد قوات الدعم السريع في الخرطوم وقادت معظم أعمال العنف اللاحقة ضد المتظاهرين.

استنادا إلى أبحاث ميدانية في الخرطوم بين 28 يوليو/تموز و 11 أغسطس/آب، ومقابلات مع أكثر من 60 شخصا في الخرطوم وأم درمان، بينهم عائلات القتلى والنشطاء وموظفي منظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات الطبية، يوثق هذا التقرير أعنف عمليات تفريق المتظاهرين، ومنها مهاجمة اعتصام 3 يونيو/حزيران عندما فتحت قوات الأمن بقيادة قوات الدعم السريع النار على متظاهرين عُزّل، فقتلت العشرات واغتصبت الناس وأصابت المئات وارتكبت انتهاكات خطيرة أخرى. يصف التقرير أيضا الهجمات اللاحقة على المتظاهرين، ومنها حملة قمع عنيفة أخرى في 30 يونيو/حزيران، عندما نظّم المتظاهرون مسيرة ضد عمليات القتل الواقعة في 3 يونيو وطالبوا مجددا بتسليم الحكم للمدنيين.

لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التأكد من إجمالي عدد القتلى خلال هجوم 3 يونيو/حزيران والأيام التالية. أوردت مجموعات مستقلة من الأطباء تقديرات موثوقة عن قتل أكثر من 120 متظاهر بين 3 و 18 يونيو/حزيران وإصابة أكثر من 900، إصابة بعضهم خطيرة. أكدت المجموعات انتشار جثث من نهر النيل، منها جثتان مربوطتان بالطوب عليهما آثار طلقات نارية، مما يشير إلى احتمال إعدامهما. فقد عشرات المتظاهرين بينما رُفض عدد القتلى الرسمي البالغ 87 على نطاق واسع باعتباره منخفضا للغاية.

أدانت الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية العنف، ودعت إلى تحقيقات نزيهة ومستقلة والمساءلة عن الانتهاكات الحقوقية الجسيمة على أيدي القوات المسلحة. أنكر المجلس العسكري الانتقالي بداية أنه هاجم الاعتصام وادّعى استهدافه فقط لمنطقة متاخمة لمنطقة للاعتصام زعم أنها تشهد "ممارسات غير قانونية" فيها. ثم أعرب المتحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي عن أسفه عن "الأخطاء" التي ارتكبتها ضباط إبان محاولة فض الاعتصام.

سعت السلطات لمنع انتشار المعلومات المتعلقة بالعنف عبر تقييد وصول وسائل الإعلام الدولية إلى البلاد، وإيقاف خدمة الإنترنت بالكامل لأكثر من شهر ابتداء من 10 يونيو/حزيران. لكن، وفي غضون أسابيع، خرج المتظاهرون في العاصمة مجددا إلى الشوارع مطالبين بحكم مدني والعدالة لقتلى 3 يونيو/حزيران. في 30 يونيو/حزيران، استخدمت القوات الحكومية مجددا الذخيرة الحية لتفريق المظاهرات، ردا على "المسيرة المليونية" في أم درمان، مما أسفر عن مقتل عشرة أشخاص على الأقل.

في أوائل يوليو/تموز، وبعد مماثلة لأربعة أسابيع، استؤنفت المفاوضات السياسية، بين المجلس العسكري الانتقالي و"قوى إعلان الحرية والتغيير" المعارضة، وهي تحالف للأحزاب السياسية والجمعيات المهنية وجماعات المجتمع المدني. في 17 أغسطس/آب، وافق الطرفان، على حكومة انتقالية يرأسها مجلس سيادي يقوده الجيش لمدة 21 شهرا يليها 17 شهرا من القيادة المدنية. اتفقا على إجراء إصلاحات و ضمان المساواة

عن الجرائم المرتكبة في ظل نظام البشير، وإجراء تحقيق وطني مستقل في أعمال العنف التي جرت في 3 يونيو/حزيران.

استخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة لتفريق المظاهرات خلال حملات القمع المتكررة العنيفة، دون التأكد من أن العمليات الأمنية تشكل خطراً أدنى على الأرواح، كان محاولة متعمدة لترهيب الحركة وكسر عزيمة المتظاهرين، بحسب الكثيرين ممن قابلتهم هيومن رايتس ووتش. تضمنت هذه الإجراءات القمعية انتهاكات جسيمة للقانونين المحلي والدولي، بما فيه بعض الجرائم التي قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. كما انتهكت الإجراءات القمعية حريات التجمع والتعبير الأساسية، المكفولة بموجب دستور السودان والالتزامات الدولية التي تضمن للشعب السوداني الحق في التظاهر.

الانتهاكات وانعدام الشفافية والمساءلة من جانب السلطات أدت بوضوح إلى تأجيج مطالبات المتظاهرين المستمرة بالعدالة. لا تزال عائلات "الشهداء" الذين قتلوا منذ ديسمبر/كانون الأول، وعائلات المفقودين تطالب بالعدالة عن الجرائم المرتكبة ضد أحبائهم.

المساءلة الحقيقية والهادفة أساسية لكي تبدأ عملية تغيير تاريخ السودان الطويل والراسخ من الإفلات من العقاب. سيتطلب ذلك عملية يمكنها بفعالية إثبات الوقائع وحفظ الأدلة والتحضير للملاحقات الجنائية في نظام مستقل فعلياً. لن تتم هذه العملية دون عنصر دولي مهم، ألا هو مشاركة ودعم "الأمم المتحدة".

في 21 سبتمبر/أيلول، أعلن رئيس الوزراء تشكيل لجنة تحقيق وطنية، على النحو المتوخى في اتفاق 17 أغسطس/آب. يقتصر تفويض اللجنة على أحداث 3 يونيو/حزيران. في 21 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن رئيس الوزراء أسماء أعضاء اللجنة وسلطاتهم. أعربت المجموعات المعنية بشؤون الضحايا والجماعات الحقوقية عن قلقها إزاء عدم تمثيل النساء في اللجنة وإزاء استقلالية اللجنة لأن من بين الأعضاء ممثلين من وزارتي الداخلية والدفاع اللتين تشرفان على القوات المسؤولة عن الجرائم.

على السلطات مراجعة ولاية اللجنة أو إنشاء لجنة جديدة يمكنها التحقيق في جميع الاستخدامات غير القانونية للقوة والجرائم الأخرى ضد المتظاهرين منذ ديسمبر/كانون الأول 2018، بما فيها العنف الجنسي، وأن تنص على إتاحة الأدلة لجميع الهيئات المعنية لمتابعة المقاضاة. على المحققين التحقق من أدوار المجلس العسكري الانتقالي وجميع المتورطين في التخطيط لعملية 3 يونيو/حزيران، بمن فيهم حميدتي، قائد قوات الدعم السريع.

يتعين على السلطات ضمان مشاركة جماعات المجتمع المدني وعائلات الضحايا وطلب الدعم من "الاتحاد الأفريقي" والأمم المتحدة. ينبغي أن يكون بين المحققين خبراء في توثيق العنف الجنسي بطريقة تتمحور حول الضحايا ومساعدتهم في الحصول على الخدمات ومنها الرعاية الصحية طويلة الأجل. ينبغي أن تتيح التحقيقات الإحالة إلى المساعدة الطبية وغيرها من الخدمات للضحايا وأن تشمل خبرة خاصة في مساعدة ضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي.

ينبغي للحكومة السودانية الانتقالية التي لم تُعيّن بعد مجلسها التشريعي، أن تبدأ عملية إصلاح ضرورية تركز إلى معايير واضحة. يتعيّن على المجلس السيادي والحكومة تشكيل اللجان المنصوص عليها في اتفاقية أغسطس/آب، وإعطاء الأولوية لتلك المتعلقة بالحقوق، وإصلاح القانون والعدالة الانتقالية، ومراجعة القوانين الوطنية الحالية لتتماشى مع المعايير الدولية. ينبغي للمجلس السيادي التصديق فوراً على المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان كـ"اتفاقية مناهضة التعذيب" و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو) و"الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري". كما ينبغي للحكومة الآن أن تتعاون مع أوامر الاعتقال العالقة الصادرة عن "المحكمة الجنائية الدولية" ضد البشير والمشتبه بهم الآخرين.

التوصيات

إلى الحكومة الانتقالية

- على رئيس الوزراء مراجعة أداء لجنة التحقيق التي أنشأها في 21 سبتمبر/أيلول أو تشكيل لجنة جديدة مستقلة تتمتع بصلاحيات التحقيق في الانتهاكات ضد المتظاهرين المرتكبة منذ ديسمبر/كانون الأول 2018، ومنها العنف الجنسي، والحرص على تمكين اللجنة من طلب وجمع وحفظ الأدلة التي يمكن استخدامها في المحكمة عبر الهيئات المختصة، وتخويل هذه الهيئات تنفيذ تدابير لحماية الضحايا والشهود.
- ضمان مشاركة عائلات الضحايا في تحقيق اللجنة، وخضوع التحقيق للتدقيق العام.
- طلب دعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في عمل اللجنة ليشمل خبراء في التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وحالات العنف الجنسي.
- إنشاء اللجان الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق 17 أغسطس/آب والشروع في أجندة إصلاح شاملة تضمن إصلاح القوانين الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية والمساءلة. التأكيد من تمثُّع اللجان بولايات واستراتيجيات ومقاييس واضحة، ودعوة المجتمع المدني للمشاركة، وطلب الدعم الدولي.
- ضمان تمكين المجلس التشريعي، عند تشكيله، من رفع الحصانات عن أي مسؤول، حتى أعضاء المجلس السيادي على النحو المتوخى في اتفاق 17 أغسطس/آب.
- السماح بالوصول غير المُعرقل للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية الأخرى، منها "مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان"، لرصد حالة حقوق الإنسان باستمرار في البلاد.
- التحرك العاجل للتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، و"نظام روما الأساسي" للمحكمة الجنائية الدولية.
- التعاون مع أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية عبر تسليم عمر البشير وأربعة آخرين من المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب - أحمد هارون، وعلي كوشيب، وعبد الله باندا، وعبد الرحيم محمد حسين، الملاحقين لجرائم دولية في دار فور - إلى المحكمة.

إلى الاتحاد الأفريقي:

- دعم جهود المساءلة المحلية في السودان بالضغط العلني للتحقيق في الانتهاكات ضد المتظاهرين منذ ديسمبر/كانون الأول 2018، لتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم ورصد أي جهود للمساءلة المحلية.
- تشجيع "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" على إنشاء بعثة لتقصي الحقائق في السودان لتقييم الانتهاكات ضد المتظاهرين منذ ديسمبر/كانون الأول 2018.
- رصد التقدم المحرز في السودان حيال الإصلاحات المنصوص عليها في اتفاق 17 أغسطس/آب، وإنشاء اللجان الرئيسية وتشكيل مجلس تشريعي وتعيين رئيس للنظام القضائي ونائب عام.

إلى "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"

- إنشاء بعثة لتقصي الحقائق في السودان لتقييم الانتهاكات ضد المتظاهرين منذ ديسمبر/كانون الأول 2018 وعمليات المساءلة المتعلقة بالانتهاكات.
- التعاون مع شركاء مثل "مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" لتوفير الدعم التقني للجنة التحقيق.
- حث السودان على تنفيذ رسائل اللجنة المتعلقة والتعاون عن كثب مع هيئات المساءلة الإقليمية والدولية، منها "المحكمة الأفريقية" والمحكمة الجنائية الدولية، والتصديق على المعاهدات الرئيسية بما في ذلك نظام روما الأساسي.

إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:

- إنشاء مكتب مَفْوَضُ بالكامل في السودان، بموجب مذكرة التفاهم المبرمة في سبتمبر/أيلول مع الحكومة السودانية، على أن تشمل مهمته المراقبة والإبلاغ المنتظم عن تطورات حقوق الإنسان، بما في ذلك جهود المساءلة، مثل لجنة التحقيق التي أنشئت في 21 سبتمبر/أيلول.
- دعم جهود التحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات ضد المتظاهرين منذ ديسمبر/كانون الأول 2018- ومساءلتهم جنائياً، والتحقيق في الانتهاكات السابقة التي ارتكبت في عهد البشير، وذلك بالتعاون مع السلطات الوطنية.
- تقديم الدعم الفني لأجندة الإصلاح، بما فيه المساعدة في وضع خطط العمل ومعايير إلغاء واستبدال القوانين والإجراءات الوطنية التي تنتهك القانون الدولي، والتصديق العاجل على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

إلى "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" و"مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي"

- ضمان عدم تسليم "البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمليات السلام في دارفور" (اليوناميد) قبل خروجها المزمع عام 2020، للقواعد أو الأصول إلى قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها، خصوصاً في ضوء استمرار انتهاكاتهما في دارفور ودورها في هجوم 3 يونيو/حزيران. الحفاظ على نهج مرن لانسحاب اليوناميد، لتكون العملية سلسلة من دون خلق فراغ أمني، وتأخير الانسحاب عند الضرورة.
- تكليف عنصر قوي في مجال حقوق إنسان بالمهمة السياسية بعد انسحاب اليوناميد، شرط تعاونه عن كثب مع مفوضية حقوق الإنسان لضمان رصد الانتهاكات الحقوقية في جميع أنحاء السودان والإبلاغ عنها.

إلى "الاتحاد الأوروبي" و"الترويكا" (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، النرويج) والحكومات المانحة الأخرى

- دعم جهود تعزيز آليات المساءلة من خلال مساندة الأمم المتحدة في توفير الخبراء وتقديم الدعم الفني للجنة التحقيق الوطنية المُعلن عنها في 21 سبتمبر/أيلول، للمحافظة على المعايير الدولية للتحقيقات.
- تشجيع السودان على الإسراع في تشكيل اللجان المنصوص عليها في اتفاق 17 أغسطس/آب، خصوصا المتعلقة بإصلاح القوانين والمساءلة وتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي.
- إذا لم تتخذ الحكومة الانتقالية خطوات مجدية نحو المساءلة الحقيقية، على الحكومات التي لديها أنظمة عقوبات أن تفكر في فرض عقوبات فردية على مَنْ ثبتت مسؤوليته عن الانتهاكات الحقوقية الجسيمة، منها على سبيل المثال لا الحصر، الجرائم المرتكبة في 3 يونيو/حزيران، رغم الحصانات التي قد يتمتع بها المسؤولون بموجب القانون السوداني الحالي.
- حث السودان على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية عبر تسليم البشير والهاربين الأربعة الآخرين إلى المحكمة.